2 December 2004
Arabic

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٣٩ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من
مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية
الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى
فرادى البلدان أو المناطق

إثيوبيا، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرتغال، وبلجيكا،
وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدايمرك، وسيراليون، والصين، وغامبيا، وغانا،
وغينيا، وفرنسا، وكوت ديفوار، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، ومصر،
والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنيجر، ونيجيريا،
وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان: مشروع قرار منقح

تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبيريا وتعميرها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٢/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
و ١٤٧/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٥٤/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٩٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٢١/٤٩
هـاء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥٨/٥٠ ألف المؤرخ ١٢ كانون الأول/
ديسمبر ١٩٩٥ و ٣٠/٥١ بء المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٦٩/٥٢ هـاء
المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١/٥٣ طء المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٩٨ و ١٧٦/٥٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٥١/٥٧ المؤرخ
١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١)،

وإذ تنني على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الاتصال الدولي لليبريا
لتسهيل توقيع اتفاق أكراسللام في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الذي نص فيما نص عليه
على تشكيل الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، وإجراء انتخابات ديمقراطية في تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ولاستمرار جهودهما للتعاون مع السلطة الانتقالية في بناء السلام
والأمن في ليبريا،

وإذ ترحب بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٩
(٢٠٠٣)، مما هيأ بيئة مواتية لإعادة السلام والاستقرار إلى البلد،

وإذ ترحب أيضا بما تم رسميا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من استكمال
عمليات نزع السلاح والتسريح التي قامت بها البعثة، وما أعقب ذلك من حل الفصائل رسميا
في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤،

وإذ تعتبر أن إجراء انتخابات رئاسية وانتخابات عامة حرة ونزيهة في تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٥ هو مهمة حيوية لضمان الوحدة الوطنية وبناء السلام والتعمير،

وإذ يقلقها عميق القلق ما وقع مؤخرا من أعمال عنف في مدينة منروفيا
وما جاورها مما يشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام،

وإذ تسلّم بأهمية ازدهار القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل وحسن إدارة الشؤون
العامة وسيادة القانون في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام،

١ - تعرب عن امتنانها للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد
الأفريقي، والبلدان المانحة، والوكالات المتخصصة بمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير
الحكومية، لما تقدمه من دعم قيم في توفير المساعدة الإنسانية، وللنهج الشامل الذي تتبعه في
بناء السلام في ليبريا وفي المنطقة دون الإقليمية؛

٢ - تعرب عن امتنانها أيضا لجميع البلدان المانحة، والوكالات المتخصصة
بمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لاشتراكها في المؤتمر الدولي
لتعمير ليبريا، الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الذي

(١) انظر A/59/293، الفقرات من ٦٢ إلى ٧٨.

قدمت فيه الحكومة الانتقالية الوطنية الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج، وتحت البلدان التي لم تف بعد بتعهداتها والتزاماتها على أن تفعل ذلك؛

٣ - **تهيب** بجميع الأطراف الموقعة على اتفاق أكرا للسلام الشامل المبرم في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الالتزام بأحكامه روحاً ونصاً، والعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وإشاعة ثقافة تؤمن بالسلام الدائم في البلد، بما في ذلك الالتزام بسيادة القانون والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، والامتناع عن القيام بأية أعمال من شأنها تقويض عمل الحكومة الانتقالية الوطنية؛

٤ - **تدعو** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم المساعدة إلى ليبريا من أجل تيسير توفير بيئة تساعد على تحقيق السلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والأمن الإقليمي، وذلك بعدة طرق من بينها التركيز في أعمالها على بناء القدرات والمؤسسات وإيجاد فرص العمل وضمان أن تشكل هذه الأعمال تكملة لإقامة اقتصاد يسوده مناخ استثماري مؤات لروح إقامة المشاريع التجارية وحسن إدارة الشؤون العامة وسيادة القانون، وأن تساهم فيه؛

٥ - **تحث** الحكومة الانتقالية الوطنية على توفير بيئة تساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتحقيق السلام والأمن في البلاد، بما في ذلك الالتزام بتعزيز سيادة القانون والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، وإرساء عملية يشارك فيها الجميع تكفل إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بأقصى قدر ممكن من مشاركة المواطنين، فضلا عن الالتزام بكفالة الشفافية في إدارة نفقات الحكومة والأموال المقدمة من المانحين؛

٦ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية للحكومة الانتقالية الوطنية لتيسير إجراء انتخابات رئاسية وانتخابات عامة حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛

٧ - **تحث** الحكومة الانتقالية الوطنية وجميع الدول على تيسير ودعم عودة المقاتلين السابقين إلى مجتمعاتهم المحلية واندماجهم فيها، مع إيلاء عناية خاصة للأطفال؛

٨ - **تنفي** على الأمين العام لما يبذله من جهود دائبة لحشد المساعدات الدولية من أجل تنمية ليبريا وتعميرها، وتطلب إليه أن يواصل جهوده من أجل حشد كل المساعدات الممكنة في منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في تعمير ليبريا وتنميتها، وعودة اللاجئين والمشردين والجنود المسرحين وإعادة إدماجهم؛

- ٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛
- ١٠ - **تقرر** أن تنظر في دورتها الحادية والستين في مسألة تقديم المساعدة الدولية من أجل إنعاش ليبيريا وتعميرها.
-